

في إطار الإعداد للدورة العادية لشهر أكتوبر 2026

على هامش اجتماع

لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة

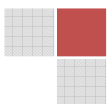
(18 شتنبر 2026)

مذكرة تحليلية مرافقة لمناقشة

مشروع ميزانية جهة سوس ماسة 2027

المصدر: قراءة في وثيقة :

"مشروع ميزانية جهة سوس ماسة 2027"



مذكرة تحليلية مرافقة لمناقشة مشروع ميزانية 2027

مشروع ميزانية 2027 هي وثيقة تقنية وسياسية في ذات الوقت ، وتقتضي مقارنة للأرقام مع الاعتمادات المقبولة لسنة 2026، وليس فقط مع الاعتمادات الأصلية.

القراءة التقنية والمالية والسياسية

لمشروع ميزانية جهة سوس ماسة 2027

(لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة يوم 18 شتنبر 2026)

أولاً: قراءة للمؤشرات المالية الكبرى للجهة

1. ميزانية 2027 في ثلاثة أرقام

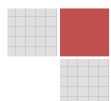
المؤشر (بالدرهم)	2027
مداخيل الجزء الأول	931,130,000
نفقات التشغيل	326,105,000
الفائض التقديري	605,025,000

وتؤكد الوثيقة المالية الموزعة على أعضاء لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة يوم 18 شتنبر 2026 بأن الفائض التقديري للجزء الأول يبلغ 605.025 مليون درهم .
أي أن:

- نفقات التشغيل تمثل حوالي 35 % من المداخيل؛
- الفائض يمثل حوالي 65 % من المداخيل .

وهي بنية مالية مهمة، لأنها تعني أن الجزء الأكبر من الموارد لا يستهلكه التشغيل وإنما يمكن توجيهه إلى الاستثمار والتجهيز.

لكن هذه الصورة الإيجابية تحتاج إلى تدقيق: فجزء من الفائض سيخصص لسداد أصل الدين، وجزء كبير يبقى غير مبرمج في الوثيقة الحالية.



1. المداخل الإجمالية

المشروع يقترح 931.130 مليون درهم سنة 2027 مقابل 890.130 مليون درهم سنة 2026 أي بزيادة قدرها 41 مليون درهم تقريبا (+4.6%). وهذا تطور إيجابي من حيث القدرة التمويلية الإجمالية. لكن التركيبة أهم من الرقم الإجمالي.

2. المداخل المحولة من الدولة

المداخل المحولة من الدولة تبلغ في مشروع 2027 حوالي 860 مليون درهم مقابل 820 مليون درهم سنة 2026. أي بزيادة قدرها + 40 مليون درهم (نسبة +4.88%)

وتتكون أساساً من:

المورد	2026	2027	التغير
حصة من الضريبة على الدخل	190 م	220 م	+30 م / +15.8%
حصة من الضريبة على الشركات	230 م	250 م	+20 م / +8.7%
حصة من عقود التأمين	40 م	50 م	+10 م / +25%
مساعداة الدولة	360 م	340 م	-20 م / -5.6%
المجموع	820 م	860 م	+40 م / +4.9%

الدلالات والمعاني

هناك اعتماد قوي على الموارد المحولة من الدولة. وهذا ليس مجرد تفصيل تقني، لأن 860 مليون درهم من أصل 931.13 مليون درهم تأتي من هذا المصدر، أي حوالي 92.4% من إجمالي المداخل.

وهذا يطرح سؤالاً استراتيجياً حول مدى تطور الموارد الذاتية للجهة وقدرتها على تعزيز الاستقلال المالي للجهة.

المداخل الذاتية المقترحة تبلغ: 71.130 مليون درهم مقابل 70.130 مليون درهم في 2026 أي + 1 مليون درهم فقط / + 1.43 %

وهنا توجد إحدى أهم الملاحظات المالية في المشروع:

المداخل الإجمالية ترتفع بـ 4.6% تقريبا، لكن المداخل الذاتية لا ترتفع إلا بـ 1.4 % ، بل إن وزن الموارد الذاتية من إجمالي المداخل يبقى ضعيفا، في حدود 7.6 %

تفصيل المداخل الذاتية

المورد	2026	2027	التغير
الرسم على الخدمات الجماعية	18 م	18 م	0
الرسم على رخص الصيد	2.5 م	2.5 م	0
الرسم على استغلال المعادن	2.3 م	2.1 م	-0.2 م
الرسم على الخدمات المقدمة بالموانئ	38.5 م	38.5 م	0
الرسم على استخراج مواد المقالع	2.3 م	2.3 م	0
فوائد الأموال المودعة بالخزينة	7 م	7 م	0
مدخلات مختلفة وطائرة	0.5 م	0.5 م	0

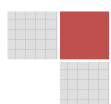
وتظهر هذه البنود في الوثيقة التفصيلية للمداخل الذاتية .

الملاحظة السياسية

المشروع لا يظهر تحولا كبيرا في تنمية الموارد الذاتية.

وهذا سؤال يمكن طرحه بشكل مؤسسي: هل ينبغي أن تتضمن الميزانية سياسة أكثر وضوحا لتنمية الموارد الذاتية، خصوصا أن الاختصاصات الجهوية تتوسع وأن الاستقلال المالي عنصر أساسي في فعالية الجهوية المتقدمة؟

وهذه المسألة تتقاطع مع طبيعة الموارد الجهوية التي تشمل الضرائب المحولة والموارد الذاتية والاقتراض وغيرها .



رابعاً: تحليل نفقات التسيير

ينتقل مجموع نفقات التسيير من : 323.910 مليون درهم في سنة 2026 إلى 326.105 مليون درهم في 2027 أي بزيادة قدرها + 2.195 مليون درهم فقط / +0.68%

لكن هذه الزيادة الإجمالية الصغيرة تخفي إعادة توزيع كبيرة جداً داخل الميزانية. وهذه، في تقديرنا، أهم نقطة تقنية في مشروع 2027.

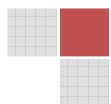
خامساً: برنامج أنشطة المجلس

انخفضت اعتمادات أنشطة المجلس من سنة 2026 بنسبة 24.385 مليون درهم، إلى ما مجموعه 23.888 مليون درهم سنة 2027 بانخفاض قدره 497 ألف درهم (أي -2.04%) لكن عند الدخول إلى التفاصيل تظهر مفارقات.

بنود مرتبطة بأعضاء المجلس

البند	2026	2027	التغير
تعويضات الرئيس وذوي الحق من المستشارين	2.682م	2.748م	+66 ألف / +2.46%
نقل الرئيس والمستشارين داخل المملكة	172 ألف	200 ألف	+27.8 ألف / +16.1%
النقل بالخارج	100 ألف	100 ألف	0
تنقل الرئيس والمستشارين	66.7 ألف	150 ألف	+83.3 ألف / +124.8%
مهام بالخارج	74.6 ألف	300 ألف	+225.4 ألف / +302.1%
تأمين الأعضاء	90 ألف	100 ألف	+10 آلاف / +11.1%

هذه الزيادات ليست ضخمة مقارنة بالميزانية الإجمالية، لكنها ذات دلالة سياسية وتواصلية، خصوصاً الزيادة في مصاريف المهام بالخارج وتنقل المستشارين.



- الإقامة والإطعام والاستقبال : 5 م → 6.8 م : + 36 %
 - المهرجانات الثقافية والترفيهية : 8 م → 2.8 م : - 65 %
 - الندوات والمناظرات والتدريبات : 4 م تقريباً → 5 م بحسب مجموع البنود؛
- وهي تحتاج إلى قراءة تفصيلية للجدول قبل اعتماد رقم موحد .

سادساً: الموارد البشرية — زيادة مهمة

مجموع برنامج تسيير الموظفين: 26.607 مليون درهم في 2026 إلى 32.439 مليون درهم في 2027 أي بزيادة قدرها + 5.832 مليون درهم / +21.9 %

وأهم بند:

الرواتب والتعويضات القارة للموظفين الرسميين وغير الرسميين والمتعاقدين الملائمين: ارتفعت من 16 مليوناً إلى 19.8 مليوناً. أي بارتفاع قدره + 3.8 مليون (+ 23.75 %)

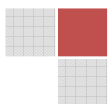
كما ارتفعت مساهمة أرباب العمل في صندوق التقاعد من: 3 ملايين → 4 ملايين أي بزيادة قدرها : + 33.3 % . فيما يرتفع تأمين الموظفين والأعوان من: 50 ألف → 500 ألف أي بارتفاع يمثل عشرة أضعاف.

الدلالات والمعاني

هذه ليست مجرد زيادة محاسبية. إنها تعني أن الكتلة المرتبطة بالموارد البشرية أصبحت من المجالات التي تستوعب جزءاً متزايداً من نفقات التسيير.

والسؤال المطروح هو : هل تعكس هذه الزيادة توظيفاً أو تسوية وضعيات أو ترقية أو توسعاً في الجهاز الإداري؟

الوثيقة المالية وحدها لا تجيب عن هذا السؤال، وبالتالي ينبغي التوفر على جدول للموارد البشرية وتطور المناصب والكتلة الأجرية.



سابعاً: وسائل التسيير — الارتفاع الأكثر وضوحاً

7

مجموع برنامج وسائل التسيير الأخرى: تطور في حدود 15.128 مليون درهم في 2026 إلى 25.478 مليون درهم في 2027، أي بزيادة قدرها + 10.350 مليون درهم (+ 68.4 %) وهذه من أكثر النقاط التي تستحق التدقيق.

أبرز الزيادات:

البند	2026	2027	التغير
كراء آلات النقل وآليات أخرى	3.7 م	5.5 م	+48.6%
صيانة البنايات الإدارية	1.7 م	5 م	+194.1%
لوازم المكتب والطباعة	2 م	3 م	+50%
لوازم العتاد التقني والمعلوماتي	0.5 م	0.8 م	+60%
الوقود والزيوت	0.6 م	1 م	+66.7%
الاستشارات القانونية	0.45 م	1.5 م	+233.3%
الكهرباء	0.3 م	1 م	+233.3%
الماء	0.1 م	0.3 م	+200%
المواصلات اللاسلكية	0.7 م	1 م	+42.9%
التأمين عن الحريق والمسؤولية المدنية	0.06 م	0.4 م	+566.7%
الإعلانات القانونية والنشر	2 م	2.9 م	+45%

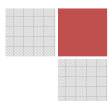
الملاحظة السياسية

هي نقطة سياسية مهمة جداً

فبينما ينخفض الإنفاق الاجتماعي والاقتصادي، ترتفع وسائل التسيير بنسبة 68.4 %. وهذا لا يسمح وحده بالقول إن هناك هدراً أو سوء تدبير؛ لكن من الناحية الرقابية، هذه الزيادة تستحق تفسيراً لتطور هذا البند من نفقات الميزانية.

وأبرز سؤالين:

1. لماذا ترتفع صيانة البنايات الإدارية من 1.7 إلى 5 ملايين؟
2. لماذا ترتفع الاستشارات القانونية من 450 ألفاً إلى 1.5 مليون؟



ثامناً: الدين — أكبر عبء مالي

هنا يوجد أكبر بند منفرد تقريبا.

فوائد القرض:

تحولت من 100 مليون درهم في سنة 2026 إلى 127 مليون درهم في سنة 2027 ، أي بزيادة قدرها + 27 مليون درهم (أي +27% تقريبا)

ومع فوائد التأخير يصبح مجموع تكاليف الدين : 127.2 → 100.2 مليون درهم

أي: + 27 مليون درهم (+26.95%)

وهذا الرقم يعادل تقريبا: 39% من مجموع نفقات التسيير لسنة 2027.

الدلالات والمعاني

وهي دلالة مالية وسياسية مهمة.

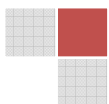
بمعنى سياسي، أنه قبل أن تبدأ الجهة في تمويل عدد من الخدمات والبرامج، هناك 127.2 مليون درهم مرتبطة بخدمة الدين.

تاسعاً: الشؤون الاجتماعية — أكبر انخفاض

برنامج المساعدة الاجتماعية والتأهيل الاجتماعي، تقلصت الاعتمادات الموجهة له من 49.5 مليون درهم في 2026 إلى 11.3 مليون درهم في 2027 ، أي - 38.2 مليون درهم (- 77.2%) وهذا هو التحول الأكثر حساسية سياسيا.

ماذا يعني ذلك؟

لا يمكن القول من الوثيقة وحدها إن الدعم الاجتماعي «تراجع فعلا» بالمعنى السياسي، لأن جزءا من البرامج ربما يكون قد انتهى أو أعيد تصنيفه أو انتقل إلى آلية تمويل أخرى. لكن يمكن القول بدقة أن الاعتمادات المدرجة تحت هذا البرنامج تنخفض بنسبة 77.2%. وهذا يستوجب تفسيراً من الجهة.



البند المسمى: إنعاش الرياضة والترفيه يظهر بـ: 44 مليون درهم في 2026 مقابل 4 ملايين درهم في 2027، أي: - 40 مليون درهم (-90.9 %)

لكن توجد في المقابل اعتمادات ضمن الدفعات بقيمة 15.2 مليون درهم مخصصة للمعارض والتظاهرات الثقافية والفنية والرياضية ودعم الأندية الرياضية ودفعات أخرى. لذلك يجب عدم جمع الرقمين أو مقارنتهما دون تمييز.

السؤال المطروح هو:

هل يمثل انخفاض بند «إنعاش الرياضة والترفيه» انخفاضاً حقيقياً في الدعم الرياضي، أم أن جزءاً من الاعتمادات أعيد تصنيفه ضمن «الدفعات»؟ وهذه نقطة أرى أنها تستحق جواباً مكتوباً من الإدارة المالية قبل التصويت.

الحادي عشر: التكوين

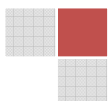
مجموع برنامج التكوين: 8 ملايين درهم → 3 ملايين درهم أي - 5 ملايين / - 62.5 % والانخفاض يخص أساساً: التكوين المستمر للمنتخبين: من 7 ملايين إلى صفر. في المقابل يرتفع تكوين الموظفين، 1 مليون → 3 ملايين أي + 200 %

الدلالة السياسية

هذا من أكثر التحولات الرمزية في المشروع:

تقليص تكوين المنتخبين إلى الصفر مقابل مضاعفة تكوين الموظفين ثلاث مرات.

وهذا لا يعني بالضرورة أن القرار خاطئ، لكنه يطرح سؤالاً مؤسسياً مهماً حول تكوين المنتخبين في نهاية الولاية وبداية المرحلة المقبلة.



الثاني عشر: الاقتصاد والاستثمار

10

برنامج إنعاش الاقتصاد وجلب الاستثمار 12.2 :مليون → 11.2 مليون أي 1 - مليون (- 8.2%) كما أن برنامج الاقتصاد الاجتماعي والمنتجات الجهوية انتقل من 12.2 مليون → 11.2 مليون، وفق مجموع البرنامج التفصيلي، أي: 1 - مليون / -8.2% تقريبا

هذا مهم لأن برنامج التنمية الجهوية 2022-2027 يضع ضمن محاوره دعم النسيج الاقتصادي والاستثمار والتشغيل والاقتصاد الاجتماعي، مع غلاف معلن يقارب 1.4 مليار درهم لهذا المحور .

وبالتالي يمكن طرح سؤال مدى اتساق ميزانية السنة الأخيرة من الولاية مع الأولويات المعلنة في برنامج التنمية الجهوية.

الثالث عشر: التنمية القروية

يشكل باب التنمية القروية أبرز الانخفاضات: حيث سجلت ميزانية سنة 2027 انخفاضا ملموسا من 40 مليون → 25 مليون درهم، أي - 15 مليون (-37.5%)

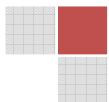
وهذا البند مهم جدا من زاوية العدالة المجالية، خصوصا أن برنامج التنمية الجهوية نفسه يضع محورا خاصا بالإنصاف الترابي وفك العزلة عن العالم القروي بغلاف معلن يبلغ 15.4 مليار درهم ضمن البرنامج الممتد 2022-2027 .

ومن هنا يبرز السؤال السياسي القوي: هل انخفاض اعتمادات التنمية القروية في ميزانية 2027 يعكس انتهاء مشاريع كبرى، أم إعادة برمجة، أم تحولا في الأولويات؟

الرابع عشر: الدفعات — زيادة كبيرة

مجموع برنامج المساهمة في الدفعات:

بارتفاع من 38 مليون درهم في 2026 إلى 58.2 مليون درهم في 2027 أي بزيادة قدرها + 20.2 مليون (+53.2%)



- الوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع = 28 → 25 مليون +12%
 - جمعية جهات المغرب = 4 → 2 ملايين +100%
 - التظاهرات والمعارض والثقافة والفن والرياضة ودعم الأنشطة 0 → 15.2 مليون
 - معالجة داء السرطان = 1 → 1 مليون دون تغيير
 - مجموعة أكادير الكبير للنقل والبيئة = 10 → 10 ملايين دون تغيير .
- وهذا يبين أن الدفعات أصبحت إحدى الآليات الأساسية في تنفيذ تدخلات الجهة.

الخامس عشر: الوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع

انتقال الاعتماد المخصص للوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع: من 25 مليون درهم في 2026 إلى 28 مليون درهم في 2027 أي بزيادة قدرها +3 ملايين (أي بنسبة +12%)

كما أن الوثيقة المالية تخصص 28 مليون درهم لمصاريف التشغيل المتعلقة بالموارد البشرية واللوجستيك للوكالة سنة 2027 .

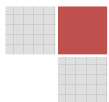
وتخصص كذلك 27 مليون درهم لاستكمال أشغال بناء مقر الجهة بما فيه قاعة الدورات .

السادس عشر: مقر الجهة — إشارة مالية وسياسية

هناك إعادة برمجة لـ 30 مليون درهم كانت مرتبطة بالمساهمة في رأسمال شركة «AAH»

وتوزع إلى:

- 3 ملايين درهم لشراء العتاد والأثاث والعتاد التقني للمقر الجديد؛
- 27 مليون درهم لاستكمال بناء مقر الجهة وقاعة الدورات .



هذه ليست مجرد عملية محاسبية. إنها تعني أن جزءاً من الاعتماد الذي كان موجهاً لمساهمة رأسمالية في شركة، أعيد توجيهه إلى البنية المؤسسية للجهة ومقرها.

وهذا يستحق توضيحاً حول:

- وضعية المشروع؛
- الكلفة الإجمالية؛
- نسبة الإنجاز؛
- تاريخ التسليم؛
- الكلفة المتبقية؛
- ومدى ارتباط الاعتماد الجديد بالتكلفة النهائية .

السابع عشر: الجزء الثاني — المفارقة الكبرى

الفائض التقديري: 605.025 مليون درهم

المبرمج لسداد أصل القرض: 105.460 مليون درهم

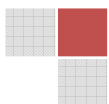
المتبقي غير المبرمج: 499.565 مليون درهم

أي أن حوالي: 82.6 % من الفائض لا يزال غير مبرمج

وهذه هي أقوى نقطة للنقاش السياسي في مشروع الميزانية كلة.

لأن السؤال ليس فقط: كم ستنفق الجهة؟ بل: لماذا لا تتم برمجة حوالي 500 مليون درهم من الفائض التقديري في مشاريع أو برامج واضحة؟

خصوصاً، وأن برنامج التنمية الجهوية 2022-2027 هو الإخار الاستراتيجي الذي يفترض أن يؤخر المشاريع الجهوية. وقد حددت الجهة سبعة محاور، بينها البنيات التحتية، الاقتصاد، العدالة المجالية، البيئة والماء، التنمية الاجتماعية، الثقافة الأمازيغية والحكامة .



الثامن عشر: جدول « أهم الزيادات »

يمكن اختزال مشروع 2027 في الأرقام الصاعدة التالية:

البند	الزيادة (بالمليون درهم)
وسائل التسيير الأخرى	+10.350
تسيير الموظفين	+5.832
تكاليف الدين	+27
الدفعات	+20.2
الإدارة العامة إجمالاً	+42.685
صيانة البنيات	+3.3
الاستشارات القانونية	+1.05
الكهرباء	+0.7
الإقامة والإخعام والاستقبال	+1.8
الرواتب الأساسية	+3.8

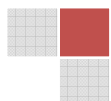
التاسع عشر: جدول « أهم الانخفاضات »

يمكن اختزال مشروع 2027 في الأرقام المنخفضة التالية:

البند	الانخفاض
المساعدة الاجتماعية والتأهيل	-38.2
إنعاش الرياضة والترفيه	-40
التنمية القروية	-15
التكوين	-5
إنعاش الاقتصاد وجلب الاستثمار	-1
الدعم عبر المصاريف الطارئة	-1.5
برنامج أنشطة المجلس	-0.497

وهنا تظهر المفارقة المركزية:

الانخفاضات الكبيرة تقع أساساً في بعض البرامج الاجتماعية والقروية والتكوينية والرياضية، بينما الارتفاعات الكبرى تتركز في خدمة الدين والإدارة ووسائل التسيير والدفعات. وقد تكون هذه الملاحظة حكماً على جودة الاختيار السياسي.



العشرون: ماذا تقول الميزانية عن الأولويات؟

إذا قسمنا مشروع 2027 إلى أربع كتل كبرى، تظهر صورة أكثر وضوحاً:

1. **الالتزامات المالية:** 127.2 مليون درهم لخدمة الدين.
2. **الجهاز الإداري:** الإدارة العامة ترتفع من 166.320 إلى 209.005 مليون درهم.
3. **البرامج الاقتصادية والاجتماعية والمجالية:** تشهد عدة بنود رئيسية انخفاضات مهمة.
4. **الاستثمار:** يستفيد من فائض كبير يبلغ 605.025 مليون درهم، لكن لا تتم برمجة سوى 105.460 مليون درهم في الجزء الثاني المعروض في الوثيقة، مع بقاء حوالي 499.565 مليون درهم غير مبرمج.

الحادي والعشرون: قراءة سياسية أعمق

يمكن صياغة الأسئلة السياسية الكبرى التي تفرضها الوثيقة في ثمانية أسئلة:

السؤال 1: هل ميزانية 2027 هي ميزانية استمرار أم ميزانية انتقال إلى مرحلة جديدة؟

وجود فائض ضخم غير مبرمج قد يعني أن المجلس يحتفظ بهامش مالي مهم للمرحلة التالية.

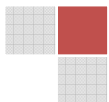
السؤال 2: لماذا ترتفع الإدارة العامة بأكثر من 42 مليون درهم تقريباً بينما ينخفض عدد من البرامج الاجتماعية والاقتصادية؟

هذا يحتاج إلى تفصيل وليس إلى حكم مسبق.

السؤال 3: ما سبب ارتفاع كلفة الدين بـ 27 مليون درهم؟

وهل يرتبط ذلك بجدول سداد أصل القروض أو بمراحل جديدة من الاقتراض السابق؟

السؤال 4: لماذا تنخفض التنمية القروية بـ 37.5٪؟



وخصوصا في ضوء هدف العدالة المجالية الذي يشكل أحد محاور برنامج التنمية الجهوية .

السؤال 5 : هل الانخفاض الكبير في الرياضة حقيقي أم ناتج عن إعادة التصنيف؟

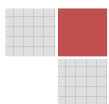
لأن مبلغ 15.2 مليون درهم يظهر في بند آخر متعلق بالتظاهرات الرياضية ودعم الأندية .

السؤال 6 : ما مبرر ارتفاع الاستشارات القانونية بأكثر من 233 % ؟

السؤال 7 : لماذا لا تتم برمجة حوالي 500 مليون درهم من الفائض؟

السؤال 8 : هل تتطابق اعتمادات 2027 فعلا مع الأولويات السبعة لبرنامج التنمية الجهوية 2022-2027؟

وهذا سؤال جوهري لأن البرنامج الجهوي اعتمد غلafa إجماليا معلنا بـ 37.7 مليار درهم، مع سبعة محاور، من بينها العدالة المجالية والتنمية الاجتماعية والاقتصاد والبيئة والحكامة .



يمكن اختزال القراءة لمشروع ميزانية 2027 في هذه المعادلة:

ميزانية ذات موارد متنامية وفائض كبير، لكنها تكشف في الوقت نفسه عن إعادة توزيع مهمة للأولويات داخل نفقات التسيير: ارتفاع واضح في الإدارة والموارد البشرية ووسائل التسيير وخدمة الدين، مقابل انخفاضات كبيرة في بعض الاعتمادات الاجتماعية وفي مجال التنمية القروية والتكوينية والرياضية، مع ترك جزء كبير من الفائض التقديري دون برمجة تفصيلية.

وهذا يجعل نقطة القوة المالية الأساسية هي توفر فائض كبير وقدرة مهمة على تمويل الاستثمار، بينما تتمثل نقطة السؤال المالي الأساسية في ارتفاع خدمة الدين، ونقطة السؤال التقديري في ارتفاع بعض نفقات الإدارة ووسائل التسيير، ونقطة السؤال السياسي في مدى انسجام إعادة توزيع الاعتمادات مع العدالة المجالية والأولويات المعلنة في برنامج التنمية الجهوية.

واللافت أيضا أن اللجنة الدائمة للميزانية والشؤون المالية والبرمجة هي الجهة التي تتولى دراسة ملفات الميزانية والمالية والبرمجة، بما فيها إعداد مشروع الميزانية والتحويلات والبرامج المرتبطة بالوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع.

